الغربية المحتلة بهدف زيادة نفوذه. وعلى هذا الصعيد، قرر مؤخراً تخصيص موارد لتمويل نشاطات مدنية فيها. وذكرت مصادر اسرائيلية ان الاوساط الاسرائيلية تلقت قرار الحكومة الاردنية بارتياح كبير، وأنه تم اتخاذ القرار في اعقاب اتصالات مباشرة تمت بين ممثلين عن الاردن وآخرين عن اسرائيل، بهدف زيادة تدخل الاردن في الضفة الغربية والتضييق على م.ت.ف. فيها.

من جهتها، سعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تعزيز خطتها الخاصة بتعيين موظفين عرب في مناصب في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية؛ غير ان هذا التحرك اصطدم بمقاومة شديدة من قبل لجنة العمال الاسرائيليين في الادارة المدنية الاسرائيلية، مما أدى الى اعاقة تنفيذه. وذكرت مصادر اسرائيلية أن هذا الموضوع كان موضع بحث بين كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية وبين قسم التنظيم المهني في الهستدروت، وان لجنة العاملين اليهود في الادارة المدنية أوضحت، وبشكل قاطع، انها تعارض تنفيذ هذه السياسة، وانها ستتخذ بعض الاجراءات ضدها. ويذكر ان هناك ٣٠٠ موظف اسرائيلي يعملون في سلطة الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية، ويمثل كل موظف من هؤلاء الوزارة الاسرائيلية في مجال محدد.

وذكرت مصادر اسرائيلية وثيقة الصلة بسلطات الادارة المدنية، ان الاخيرة استطاعت، خلال السنة الماضية، استبدال ٤٠ موظفاً اسرائيلياً بموظفين عرب محليين. وقالت هذه المصادر ان هذه السياسة من جانب اسرائيل، تحظى بموافقة غير رسمية من قبل الحكومة الاردنية. وفي ضوء معارضة العمال الاسرائيليين في الادارة المدنية لهذه السياسة، تقرر ان يتم تعيين موظف عربي محلي بدلاً من كل موظف اسرائيلي يترك الخدمة لأسباب خاصة، او بسبب احالته الى التقاعد، شرط ان يكون هذا العربي غير مؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية ( **الشعب** ، ١٩٨٦/١٢/٩ ).

## ازمة في «كهرباء القدس»

اضافة الى ازماتها العديدة التي تعاني منها، دخلت شركة كهرباء القدس العربية مأزقاً جديداً، في اعقاب الاتفاق الذي توصلت اليه، مؤخراً، مع وزارة الطاقة الاسرائيلية، ويقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالطاقة الكهربائية، مقابل تمديد فترة امتياز الشركة عشر سنوات أخرى.

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قرار بدء المفاوضات مع شركة كهرباء القدس اتخذ في اجتماع عقد في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بحضور وزير الدفاع اسحق رابين، حيث تم بحث في تغيير بنود امتياز شركة كهرباء القدس، وفصل المستوطنات اليهودية الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن الشبكة التابعة لها، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وتشكل مساحة المستوطنات اليهودية المشار اليها ٣٠ بالمئة تقريباً من حجم امتياز الشركة العربية، وهي تستهلك اكثر من ٧٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة.

ويعني امتلاك شركة الكهرباء القطرية لخطوط شركة كهرباء القدس امتلاك مئات الدونمات من الاراضي العربية التي تمر بها هذه الخطوط. كما أن التنازل عن حق شركة كهرباء القدس تزويد المستوطنات بالطاقة الكهربائية من شأنه تخفيض عدد العمال والموظفين من الشركة بنسبة تقليص عدد المشتركين فيها. وكانت شركة كهرباء القدس تعرضت لضغوطات اسرائيلية للتنازل عن جزء من امتيازها، على خلفية ما عرف بمشكلة ديون الشركة التي اخذت ارقامها تتصاعد باستمرار، وهي تقدر الآن بحوالى ١٦ مليون دولار. ولتسوية الديون، قدمت الحكومة الاردنية، في اطار الخطة الخمسية للتنمية، مطالب وشروطاً عدة تتفق في جوهرها مع المطالب الاسرائيلية، رفضها مجلس ادارة الشركة في حينه، ورفض كذلك المطالب الاسرائيلية، ولجأ الى القضاء الاسرائيلي. غير ان وزارة الطاقة الاسرائيلية استصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية، في ١٨ ابريل (نيسان) ١٩٨٦، يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة، وبيع عقاراتها. الا انها اضطرت الى التراجع ازاء صلابة عمال الشركة الذين اعتصموا فيها، معلنين الاضراب احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود لمكاتب الشركة في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦ ( **الطليعة** ، القدس، ١٩٨٦/١٢/١٨ ).

خلافاً لما نشر وقيل، صرح نائب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، حنا ناصر، بأنه لم